مشروع حكم لسوريا الجديدة: مرجعية الشريعة وأدوات الدولة الحديثة

أحمد علي الحسن

مهندس نظم وبرمجيات

باحث في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

خلال سنوات الثورة حضرت المرجعية الإسلامية بقوة في الوجدان الشعبي وفي خطاب قطاعات واسعة من السوريين، وكان مطلب تحكيم الشريعة من المطالب المركزية لدى جمهور واسع من الثورة المنتصرة. غير أن هذا الحضور الكبير في الشعار والهوية لم يقابله، حتى الآن، نموذج حكم سوري مكتوب، مفصل، ومؤسسي، يمكن عرضه للنقاش العام ومراجعته من قبل أهل الاختصاص.

من هنا جاءت فكرة هذا المشروع: تقديم تصور مكتوب لنظام حكم في سوريا ما بعد سقوط نظام البعث، يستمد مرجعيته من الشريعة الإسلامية، ويستخدم في الوقت نفسه أدوات الدولة الحديثة والحوكمة المعاصرة، ويستفيد من بعض الآليات الديمقراطية التي لا تتعارض مع الشريعة، مع السعي إلى تجنب سلبيات التجربة الحزبية التي أفسدت الحياة السياسية في كثير من البلدان.

ينطلق المشروع من فكرة أساسية: أن القرآن والسنة لم يقدما قالبًا جامدًا واحدًا للدولة، لكنهما قررا الأصول التي ينبغي أن يقوم عليها الحكم العادل، مثل: الشورى، والعدل، والنزاهة، وصيانة المال العام، وحماية الملكية، ورفع الظلم، وضمان الحقوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام خصوصيات غير المسلمين في أحوالهم الشخصية في حدود ما تقره الشريعة.

وإن عدم تقديم القرآن والسنة نموذجًا ثابتًا أو قالبًا جاهزًا للحكم، والاكتفاء بتقرير الأصول والمبادئ الحاكمة، هو دليل على أنه لا يوجد نموذج فوق التاريخ والجغرافيا والبنية الاجتماعية، وأنه ينبغي على المسلمين أن يبنوا نظام حكم يناسب زمانهم ومكانهم وبنية مجتمعاتهم، في إطار الثوابت والمبادئ التي أقرتها الشريعة.

وبناء على ذلك، فإن المشروع لا يدّعي أنه يستنسخ "نظامًا مقدسًا جاهزًا"، ولا أنه يعيد إنتاج تجربة تاريخية بعينها، بل يطرح نفسه بوصفه اجتهادًا سوريًا معاصرًا: يستلهم أصول الشريعة، ويراعي التاريخ السوري، والجغرافيا السورية، والبنية الاجتماعية السورية، وظروف ما بعد الاستبداد، ويبحث عن مؤسسات قابلة للعمل لا عن شعارات جميلة فقط.

هذا المشروع لا يطرح مرجعية الشريعة بوصفها غطاءً لاستبداد جديد، ولا بوصفها طريقًا إلى إقصاء بقية المجتمع، بل بوصفها مرجعية عليا تضبط الحكم وتمنعه من الانفلات الأخلاقي والسياسي، وتربطه بمعايير العدل والمحاسبة وصيانة الحقوق. وهو في الوقت نفسه يرفض أن تكون الدولة سلطة بشرية مطلقة بلا قيد، كما يرفض أن تتحول إلى جهاز مغلق يحتكر الحقيقة ويعطل الاجتهاد. وهو، لذلك، يحاول أن يكون مشروعًا قابلاً للنقاش من قبل مناصريه ومنتقديه معًا، لأن أي مشروع يكتفي بدائرة أنصاره الذين يرونه مثاليًا ونهائيًا سيفشل مهما بدا ذكيًا ومحكمًا.

وعلى هذا الأساس، يحاول المشروع أن يقدم تصورًا مؤسسيًا متكاملاً يشمل بنية السلطة التشريعية، وإصلاح المنظومة القضائية، وبعض البدائل في المالية العامة، وطرقًا شرعية لتمويل إعادة الإعمار، وخطط الانتقال والمواءمة التشريعية، ضمن إطار عام يعتبر الحياد الإيجابي أساسًا للسياسة العليا للدولة، بما يحفظ السيادة، ويقلل الارتهان، ويجنب سوريا محاور الاستنزاف.

أهمية هذا الجهد لا تكمن فقط في مضامينه، بل في كونه محاولة لنقل النقاش السوري من مستوى الشعارات إلى مستوى الكتابة المؤسسية. فسوريا الجديدة لن تستقر إذا بقي السؤال الأكبر بلا جواب: **ما هو نظام الحكم الذي سيأتي بعد الاستبداد؟ ومن أين يستمد شرعيته؟ وكيف يوزع السلطة؟ وكيف يمنع عودة القهر السياسي بصيغة جديدة؟**

هذا المشروع لا يُقدَّم بوصفه نصًا نهائيًا مغلقًا، بل بوصفه مسودة تأسيسية مكتوبة تحتاج إلى النقد والمراجعة والتقويم. وهو لهذا السبب معروض للنقاش أمام خبراء القانون الدستوري، والشريعة، والفقه السياسي، والقضاء، والإدارة العامة، والاقتصاد العام، وكل من يعنيهم مستقبل الدولة السورية بعد سقوط نظام البعث.

فأخطر ما قد تواجهه سوريا بعد الاستبداد ليس فقط بقايا المنظومة القديمة، بل أيضًا فراغ البديل. وعندما لا يوجد نموذج حكم مكتوب، تتقدم الارتجالات، وتتصارع الشرعيات، وتعود الشخصنة، وتدخل البلاد في دوامة جديدة من الفوضى أو الاستبداد.

لذلك فإن الحاجة اليوم ليست فقط إلى إسقاط النظام القديم، بل إلى كتابة ما بعده. وهذا المشروع هو محاولة أولية للدخول في هذا الباب: من مرجعية الشريعة إلى مؤسسات الدولة، ومن مطلب الثورة إلى هندسة الحكم، ومن الشعار إلى النص.

روابط الوثائق البحثية:

للاطلاع على الوثائق الأصلية، بما فيها الأوراق السياساتية، والمسودات القانونية، والملخصات التنفيذية الموجهة لصناع القرار، يمكن مراجعة المستودعات الموضوعية التالية على Figshare:

- الحياد في سوريا بوصفه إطاراً لبناء الدولة: دراسة في السيادة والعدالة والإعمار والاستثمار
- مشروع إصلاح المنظومة التشريعية في سوريا بما يلبي مطالب الثورة
- حزمة الإصلاح القضائي والمواءمة التشريعية في سوريا الانتقالية
- بديل شرعي مبتكر للضرائب في السياق السوري: نموذج الرسوم مقابل الخدمة وإدارة الأصول وتمويل الاستثمار + مسودة قانون إطاري
- صندوق استثماري للإجارة التشغيلية على منافع امتياز BOT لقطاع الطاقة السوري